فوق الطاولة

هني الحمدان

سعار.. حقيقي!

يبدو أن عدم رغبة الجهات المختصة في الاعتراف بالتحديات التي قد تواجه بعض الأعمال والمهام، أو عدم مقدرتها في حينها على إيجاد الحلول المناسبة، أو التأجيل والتجاهل للأسباب الحقيقية حيال أزمة أو تأمين مواد أفضى إلى طول أمدها على مستوى المعاناة وربما يتولد عنها بعض الإشكالات والصعوبات.

صحيح حدثت بحبوحة إنتاجية متطورة، أدت مع مرور السنوات إلى تحقيق فوائض إنتاجية ومن ثم فوائض للتصدير من بعض المواد والسلع المنتجة محلياً، إلا أن الحرب والحصار وعدم اتخاذ بعض الإدارات للإجراءات المناسبة بوقتها ولو احترازياً أدت لما حصل، ودخلت هي والمستهلك في دوامة البحث عن مخارج لكن.. بلا فائدة وواقع الحال يتراجع من سيئ إلى أسوأ..

لا نوسع دائرة البحث والنقاش والنقد حيال أزمة أو مشكلة، وما أكثر المشاكل والاختناقات التي طالت توافر بعض السلع الضرورية لاحتياجات المستهلكين، منذ سنوات وأسعار جل المواد الغذائية توالي صعودها يوماً بعد يوم، باستثناءات بسيطة، بعض الوزارات تحاول جاهدة التدخل لتخفيف حالة النقص، في حين وزارات أخرى لم تفلح تدخلاتها لتلافي مشكلة نقص مادة في الأسواق، أو اتباع إجراءات وخطوات كانت ناجعة لعودة الإنتاج إلى مستويات جيدة عل في ذلك التدخل تخفيفاً من وهج أسعار تغلي مطلع كل يوم.

أسعار مادة تهم المستهلكين على مختلف شرائحهم وطبعائهم ومواردهم الغذائية ومستويات دخولهم الشهرية أو اليومية، فالجميع مضطر لشرائها، ولا يتم الاستغناء أو الاستعاضة عنها، مهما غلا سعرها، فمن يستغني عن مادة البيض والفروج..؟ مادة داخلة في صلب الغذاء الأساسي لكل أسرة، بحيث لا يتم تجاهلها أو التقليل من اقتنائها.. ما حصل شرخ كبير في حلقات الإنتاج، لخروج مربين كثر من حلبة الميدان لأسباب أعباء ثقيلة في مستلزمات الإنتاج وأسعار أعلاف نارية، وكل ما سمعناه ممن لهم الحق بالتدخل، أن الإدارات لم تألو جهداً في مساعدة المربين ودعمهم تمويلياً وتقديم الأعلاف مدعومة، وماذا كانت النتيجة يا ترى..؟ المزيد من الوعود وزيادات متلاحقة على سعر المادة كل يوم.. ولم تتعد تلك الوعود حدود مكاتب الإدارات، فالحال مسير على مزاجية من يقدر على إنتاج المادة بحدودها الدنيا، وكأن كل حلول الأرض انقطعت، بوقت دوختنا فيه تصريحات مؤسسة الأعلاف أن المادة متوافرة وتم توزيع حاجة المربين..؟!

أقول: على الرغم من ذلك فإن الأزمة ما زالت تتفاقم يوما بعد الآخر، فالسعار الذي طال مادة الفروج لا يوصف بحق، ووصلت لدرجة أن أغلبية البشر صارت عاجزة عن تأمين أجزاء منها لاحتياجات ضرورية، والتحذير من تبعاتها على المستوى الغذائي الشخصي يزداد جلاء ووضوحاً، ولا أي جهة مكترثة بما يحصل..!

عندما تقول الحكومة إن الإنتاج الزراعي والصناعي أولوية، عليها أن تحل مباشرة كل ما يعترض مسير إنتاج المواد الغذائية الضرورية، ولا تترك المشكلة تتفاقم يوماً بعد آخر وسنة تلو أخرى، تذليل الصعاب وتسهيل الأمور أمام المربين وتحفيزهم أكثر وأكثر للعودة للإنتاج يجب أن يكون في صلب اهتمامات الحكومة، لا الاكتفاء فقط بالمطالبة والاطلاع والمناقشة دون إيجاد حلول ناجعة..!

مشكلة متداخلة.. ليست وليدة اليوم أو المصادفة، عانت من مسائل غلاء بعض المستلزمات لإنتاجها، بوقت كان التدخل الرسمي خجولا للملامسة وحسم مشكلاتها كما يجب، رغم مناشدات ومتطلبات المربين، ولو تم الأخذ بها بوقتها وحلها لكان الوضع الإنتاجي أفضل، ووجدنا بحبوحة بالكميات المتاحة.

من يهدئ جنون أسعار الدواجن في الأسواق؟!

الشرحات نار.. والفروج يطير.. والبيض يغلي.. والحلول؟!

وزير الزراعة لـ«الوطن»: المشكلة تراكمية والوضع يتحسن بـ٤٥ يوماً

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

ارتفاع جنوني كبير شهدته أسعار الدواجن في الأسواق السورية على الرغم من الاجتماعات المتتالية التي تعقدها وزارة الزراعة والتصريحات الصادرة بهذا الصدد، حتى أصبحت هذه المواد بعيدة عن موائد الكثير من السوريين خلال شهر رمضان المبارك الذي زاد فيه حسب التصريحات الرسمية، الطلب على الدواجن وهو ما أدى إلى ارتفاع في السعر بشكل قياسي وملحوظ ناهيك عن التبريرات والأسباب الأخرى التي تتحكم بأسعار منتجات الدواجن.

«الوطن» رصدت واقع الأمر من خلال لقاءات مباشرة مع المعنيين للوقوف عند الأسباب والحلول الممكنة لخفض الأسعار.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا وصف المشكلة بالتراكمية، بدأت بتأثر ارتفاع أسعار الأعلاف نتيجة لارتفاع سعر الصرف، واستغلال التجار الوضع وبيع الأعلاف بأسعار عالية الأمر الذي انعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج.

قطنا رأى في حديثه لـ«الوطن» أن المشكلة حالياً ليست بتكلفة إنتاج الفروج والتي تتعلق بأسعار الأعلاف، وإنما بـ(أمات الفروج) التي تنتج بيض الصيصان، والتي تتراوح دورة حياتها بين ٧٠ إلى ٧٦ أسبوعاً، والذي أثر عليها ارتفاع أسعار الأعلاف بشكل كبير ما تسبب بعدم تمكن المربي من تأمين الأعلاف لها بشكل كاف مما دفع المربين الذين لم يعودوا قادرين على تأمين احتياج قطعانها من العلف إلى ذبحها الأمر الذي انعكس على انخفاض إنتاج الصيصان.

وأشار وزير الزراعة إلى وجود تداخلات أخرى ساهمت بهذه المشكلة، منها عدم تمكن المربين من تصدير الصيصان إلى دول الجوار خلال فترة ارتفاع أسعار الأعلاف، ما تسبب بانخفاض سعر الصوص إلى ٣٠٠ ليرة وبالتالي لم يعد لدى المداجن القدرة على الاستمرار بالتربية ودفع البعض إلى ذبح الأمات ما أدى إلى انخفاض الصيصان وبالتالي انعكس حالياً على أسعار اللحوم.

الوزير بيّن أن الوضع حالياً أفضل وسوف يكون بعد ٤٥ يوماً التحسن ملحوظاً بشكل أكبر خاصة مع عودة إنتاج الصيصان وعودة بعض المداجن إلى العمل.

وفي نشرة الإعلان الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق فقد حددت الحد الأقصى لأسعار الفروج والبيض والشاورما في أسواق المحافظة اعتباراً من أمس.

الأسعار

وحددت النشرة سعر الفروج الحي بـ٦٣٠٠ ليرة سورية والمذبوح المنظف بـ٨٧٥٠ ليرة، والشرحات من دون عظم بـ١٢٥٠٠ ليرة، والدبوس ١٠٢٠٠ ليرة والوردة بـ١٠٥٠٠ ليرة، والكستا بـ١٠٨٠٠ ليرة، وجوانح ٦٥٠٠ ليرة، والسودة بـ٩٠٠٠ ليرة والقوانص بـ٢٥٠٠ ليرة.

كما تراوح سعر صحن البيض بين ٥٨٠٠ ليرة و٦٧٠٠ ليرة وذلك حسب الوزن، أما الفروج المشوي فحدد سعره بـ١٧٠٠٠ ليرة والبروستد بـ١٨٠٠٠ ليرة والمسحب بالفرن بـ١٨٠٠٠ ليرة، ونصف الفروج المشوي بـ٨٧٥٠ ليرة، ونصف الفروج البروستد بـ٩٢٥٠ ليرة.

أما أسعار الشاورما فحدد سعر الكيلو الشاورما الدجاج بصحن ورغيف خبز مع سرفيس بـ٢٢٠٠٠ ليرة، وتتراوح سعر السندويشة بين الـ١٥٠٠٠ ليرة والـ٢٥٠٠٠ ليرة حسب الوزن.

انخفاض قريب

وفي تصريح لـ«الوطن» أعاد معاون وزير الزراعة أحمد قاديش ارتفاع الأسعار الحالي للفروج إلى أن الإنتاج الموجود حالياً في الأسواق تم تربيته خلال فترة التقلبات السعرية الكبيرة التي واكبها الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف، والذي انعكس على تكاليف الإنتاج.

قاديش نفى إمكانية استيراد فروج مجمد حالياً، معتبراً أن فترة ارتفاع الأسعار فترة مؤقتة، مؤكداً أنه سوف يكون هناك انخفاض في أسعار الفروج والبيض بعد ٤٠ يوماً، مع انخفاض أسعار العلف، ما سوف ينعكس على تكاليف الإنتاج بما يتناسب ومتطلبات الإصلاح الإداري ويرشد النفقات ويعزز من مستوى العمل إضافة إلى تدوير العمالة في المؤسسة ضمن كافة الفئات العمالية، مع ترتيب وتهيئة النسق الثاني للإدارة العليا في الإدارة وفي فروع المؤسسة، والتغلب على مشكلة الترهل الإداري في بعض مفاصل المؤسسة من خلال إعادة ترتيب عدد من المديريات والسعي لنقل مركز الإدارة من حمص إلى العاصمة دمشق وذلك من خلال تعديل المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٥، لتصبح شركة مساهمة مغفلة أموالها عامة مملوكة للدولة، وإعادة صياغة قرارات لجان الصرف وتسوية الحوادث مع المتابعة المستمرة لصحة إصدار القرارات والأوامر الإدارية والتعاميم واتباع أسلوب الثواب والعقاب في العمل إنجازاً وتحديثاً وتطويراً وأسلوبا باللامركزية في الإدارة لتجنب تركز اتخاذ القرار في مستوى إداري واحد وتحمل كل مسؤول مسؤوليته الفنية والمالية والإدارية عن القرارات المتخذة من قبله إضافة لرسم سياسة المؤسسة من خلال عقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل دوري ومناقشة واقع المؤسسة واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المؤسسة وتسهم في رفع مستوى أدائها وتشكيل لجنة لوضع آلية لتوزيع الحوافز على العاملين وتعديل آلية عمل التسويق والإعلان وورش العمل واللقاءات المباشرة مع المديرين – الوكلاء– العاملين المؤمن لهم.

كما بيّن المدير العام أنه يتم العمل على زيادة أتعاب المحامين المتعاقد معهم من قبل المؤسسة بما يحقق توازناً بين الجهود والأتعاب التي يقومون بها وتحقيق مستوى ومنفعة أفضل للمؤسسة.

وبيّن المدير العام أن العمل في القطاع الاستثماري والتنظيمي عبر التوسع في أعمال الأتمتة والدمج وإعادة الهيكلة يجري على التوازي مع تطوير الخدمة التأمينية ورفع مستوى جودتها في مختلف الفروع التأمينية بما فيها التأمين الصحي الذي يشغل مساحة واسعة من عمل المؤسسة حيث هناك شغل ودراسات يتم العمل عليها ومناقشتها دائماً لتحسين ملف التأمين الصحي وتحسين جودة هذه الخدمة إلى جانب بقية الخدمات التي تقدمها المؤسسة سواء في التأمين على الحريق أم التأمين الهندسي أو التأمين على الحياة وغيره.

استثمار أبنية لدعم الملف الصحي

السورية للتأمين تتجه لاستثمار جزء من أموالها كودائع في المصارف

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود لـ«الوطن» أنه سيتم استثمار جزء من الاحتياطيات الفنية للمؤسسة عن طريق ربط ودائع استثمارية (قصيرة أو طويلة الأجل) في المصارف العاملة وفق أفضل العروض المقدمة، بالتوازي مع طرح موضوع فتح سقف الودائع للمؤسسة لدى المصارف العامة بما يسهم برفد السيولة لدى هذه المصارف وزيادة قدرتها على منح الائتمان المصرفي، مما ينعكس بالمحصلة إيجاباً على الوضع الاقتصادي العام، إضافة للتوجه نحو استثمار ما يعود للمؤسسة من أبنية طابقية وغيرها وتخصيص جزء من العائدات الاستثمارية لذلك في دعم ملف التأمين الصحي، وتحقيق نسبة مئوية لجميع العاملين بحيث توزع سنوياً.

وعلى مستوى تنفيذ الخطة الاستثمارية، استطاعت المؤسسة التغلب على العديد من القضايا التي كانت متعثرة مثل عقد التجهيزات الحاسوبية الخاص بإنجاز ومتابعة أتمتة أعمال المؤسسة، وهو ما أسهم في رفع معدلات إنجاز الخطة لدى مؤسسة السورية للتأمين.

وللتوسع في الشق التنظيمي في عمل المؤسسة بيّن المدير العام أن هناك جملة من الأعمال المتصلة في إعادة الهيكلة والتنظيم تقوم بها المؤسسة بهدف ضبط النفقات والتخفيف من الأعباء المالية وغيرها مثل، دمج فرع دمشق ١ و٢ تحت مسمى فرع دمشق وإعادة الهيكلة

- مدير الأسعار: الوزارة بصدد وضع ضوابط
- الخطيب: لا معلومات عن إغلاقات لمحال
- حداد يدق ناقوس الخطر حول الدجاج البياض ولا يتوقع انخفاضاً قريباً بالفروج!

قاديش أوضح أن المؤسسة تحصل على ٥٠ بالمئة من الأعلاف المستوردة، وتقوم بشرائها من التجار بناء على تسعيرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ويتم بيعها للمربين بسعر مناسب.

وبيّن قاديش أنه من الممكن أن يكون للتجار هدف تجاري من خلال رفع أو خفض الأسعار في حين أن سعر المؤسسة مدروس يحد من ارتفاع الأسعار.

ونفى قاديش وجود تقصير حكومي في دعم المربين خلال فترة التقلبات السعرية وارتفاع أسعار الأعلاف ساهم بخروج عدد من المربين عن الخدمة، موضحاً أن توزيع المقنن العلفي مهمته دعم المربين بجزء من احتياجهم، مؤكداً أنه تم دعم المربين عبر زيادة المقنن العلفي، حيث تم توزيع كيلين لكل فروج، منوهاً بأن ذلك ساهم في بقاء المربين في العمل.

رقابة حسب النشرة

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب، أن كل مخالفة تستوجب العقوبة اللازمة فيما يخص أسعار الدواجن وجميع المواد والسلع، مشيراً إلى أن الرقابة تتم حسب نشرة الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية، مع إجراء مقارنة للواقع مع النشرات ومدى تطابقها.

ونوه الخطيب بأن المخالفات عديدة ومتدرجة تبدأ من عدم الإعلان عن الأسعار أو الإعلان بسعر زائد أو البيع بسعر زائد، مؤكداً أن العقوبة تتبع المخالفة، علماً أن عقوبة عدم الإعلان عن الأسعار ٢٠٠ ألف ليرة، وتتقاضى أسعار زائدة بـ٥٠٠ ألف إضافة إلى السجن، مع فرض عقوبات على مخالفات الغش والتلاعب، لتتدرج بين الغرامات لحدود السجن.

وأضاف الخطيب: لم يصلنا أي معلومات عن وجود إغلاقات إرادية لبعض المحال بسبب وضع الفروج واللحوم وارتفاع الأسعار، مشيراً إلى ضرورة وضع السعر الحقيقي المنطقي المنصف.

وأشار إلى التشدد على موضوع النظافة، معتبراً أن الزيادات مؤقتة، وتقوم المديريات بمواكبة السوق بالأسعار المعلنة والنشرات، وخاصة أن سعر اللحوم والدواجن له خصوصية ترتبط بطرح المادة حسب وفرتها في السوق أو قلتها، كما أن للأعلاف دوراً في هذا الموضوع.

تسعير مكاني

من جانبه بيّن مدير الأسعار في الوزارة أن الفروج واللحوم تسعر مكانياً من قبل مديرات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وذلك لحين صدور آلية أو تعليمات جديدة من الوزارة تنسجم بشكل مباشر مع المرسوم رقم ٨ بما ينعكس على ضبط الأسواق والفواتير بشكل مباشر ما بين المنتج وصولاً إلى المستهلك النهائي، ليتم العمل بموجب الآلية المعتمدة حالياً.

وأشار إلى الأخذ بعين الاعتبار وضع المحافظات المنتجة والمستهلكة، والرسوم والنفقات التي تضاف على سعر المواد بين المحافظتين، لذا تصدر نشرات أسعار إما يومية أو أسبوعية حسب الحاجة لتحديد الأسعار، علماً أن الآلية نفسها لكن الوزارة بصدد وضع ضوابط لتداول المادة تتماشى مع بنود ومواد المرسوم ٨ فيما يتطلب تداول الفواتير بين جميع الحلقات التي تتعامل بهذه المادة.

واعتبر أن أسعار الفروج تخضع لموضوع العرض والطلب، والأمر مرتبط بالحالة الموجودة في السوق سواء بالطلب وكثرة الاستهلاك أم انخفاضه.

مضيفاً: شهدنا خلال الفترة الماضية انخفاضاً بسيطاً بأسعار الأعلاف، لكن لم نلمس هذا الانخفاض نتيجة عدم توافر المحروقات بشكل كامل لآليات النقل خلال الفترة الماضية، ما أدى إلى ارتفاع أجور النقل بين المحافظات، وبالتالي لم تستكمل عوامل انخفاض السعر.

«البياض» في خطر

عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد رأى أن ارتفاع الأسعار يعود لانخفاض أعداد الصيصان وذلك بسبب بيع أصحاب الفروج بيض «البياض» للأكل، بسبب ارتفاع التكلفة التي حصلت على خلفية ارتفاع أسعار الأعلاف، الذي تسبب بعزوف عدد من المربين عن العمل والذي قدر نسبتهم بنحو ٥٠ بالمئة من إجمالي أعداد المربين.

كما أرجع حداد أن ارتفاع الأسعار حالياً إلى قلة العرض مقابل ازدياد الطلب خلال رمضان والأعياد، معتبراً أن الإنتاج في أدنى مستوياته، وأنه كان على الحكومة أن تدعم المربين خلال فترة ارتفاع أسعار الأعلاف ومساعدتهم بالحد الأدنى بالوصول إلى تكلفة الإنتاج بما يحول عن خروجهم من العمل.

وأشار إلى انخفاض سعر الأعلاف في الأسواق، مبيناً أن سعر كيلو الصويا انخفض من ٢٤٠٠ إلى ٢١٥٠ وسعر كيلو الذرة انخفض من ١٣٠٠ إلى ٩٧٥ وعاد للارتفاع ليصل إلى ١١٠٠، معتبراً أن السبب وراء تجرؤ التجار في رفع الأسعار هو أن سعر المقنن العلفي لا يفرق عن سعر السوق بـ١٠ بالمئة فقط، مشدداً على ضرورة التدخل الحكومي والزام المستورد بالتسعير وفقاً للتكلفة الحقيقية.

حداد لم يتوقع وجود انخفاض قريب في أسعار الفروج، مبيناً أن سعر كيلو الفروج الحي في الساحل ٦٢٠٠ ليرة دون ما يلحق به من أجور نقل وغيره من التكاليف، معتبراً أن الحل بالاتجاه إلى البدائل كاللحم الأحمر.

حداد دق ناقوس الخطر بالنسبة للدجاج البياض، متوقعاً أن يتعرض لكارثة ستتسبب بارتفاع أسعار البيض إلى أرقام فلكية خلال أشهر، معيداً ذلك إلى قيام مربي الدجاج البياض ببيع الأفواج لتغطية النقص الحاصل بالأسواق لمادة الفروج، مشيراً إلى أنهم يقومون ببيع الدجاج للاستخدام بالكباب، مشيراً إلى أن ذلك سوف يؤدي إلى خروج البعض من العمل.